16 em Année No. 805

Lundi — 28 — 12 — 1948

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول
احمد حسن الزيات

الإدارة
دار الرسالة بشارع السلطان حسين رقم ٨١ — عابدين — القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

بدل الاشتراك عن سنة
١٠٠ فى مصر والسودان
١٥٠ فى سائر الممالك الأخرى
ثمن العدد ٢٠ مليما

الإعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

العدد ٨٠٥ « القاهرة فى يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٣٦٨ — ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ » السنة السادسة عشرة

حقوق الانسان فى هيئة الأمم

للأستاذ عمر حليق

سنتان والنقاش مستمر فى هيئة الأمم المتحدة حول إقرار ميثاق عالمى لحماية حقوق الإنسان .

وأمام الجمعية العمومية بباريس الآن اقتراحات بعضها مشوه وبعضها متناقض فى مبادىء أساسية فى تقرير الحرية والحقوق والواجبات التى لا بد منها لكل ميثاق يوضع لحماية حقوق الفرد نحو الفرد والفرد نحو المجتمع ، والفرد نحو الدولة والدولة نحو الفرد ، ولا تزال هذه الحقوق موضوع بحث ومناقشة وتعديل فى لجنة حقوق الإنسان التى أسسها المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة فى أواخر عام ١٩٤٦ .

وفى خضم الجدل السياسى العنيف الذى يشوب اجتماعات الأمم المتحدة يكاد مشروع ميثاق حقوق الإنسان لا يجد من ألسنة الرأى العام من ينوه به ويشير إليه بما يستحقه . ذلك لأن إقرار ميثاق عالمى متين لحماية الحرية والحقوق والواجبات سيكون معلمة خالدة من معالم الحضارة المعاصرة .

ولكن روح السخرية التى جلبتها هيئة الأمم المتحدة على نفسها بعد مهازلها السياسية فى فلسطين وأندونيسيا وحيدر أباد وكشمير واليونان وكوريا وغيرها جعلت مجهود الأمم المتحدة فى سبيل هذا الميثاق لونا من ألوان الجدل البيزنطى العقيم .

على أن الآراء التى أبداها مندوبو الثمانى عشرة دولة التى تؤلف لجنة حقوق الإنسان فيها طرافة وانعكاسات عميقة فى ناحية مهمة من نواحى التفكير والاتجاهات والمذاهب السياسية والاقتصادية المعاصرة . وسأحاول هنا أن أعرض بعض هذه الآراء وطرفا من الجدل الذى احتدم حولها بين مندوبى هذه الدول .

أمام اللجنة الدولية التى وكل إليها وضع ميثاق حقوق الإنسان صيغة تحضيرية لا يزال المندوبون يتناولونها فقرة فقرة بل كلمة كلمة .

خذ مثلا المادة الثانية التى تنص على أن لكل فرد الحق فى جميع ما ينص عليه الميثاق من حقوق وواجبات « بدون تمييز فى الجنس واللون واللغة والعقيدة والمذهب السياسى وميزات الثروة أو العراقة أو المحتد .

هذه المادة كانت موضوع جدل عنيف جداً ؛ لأن مندوب الاتحاد السوفياتى أصر على إدخال كلمة « الطبقة الاجتماعية » فى هذه الميزات المحرمة ، والطبقة كما لا يخفى تحتل مكانة أصيلة فى الفلسفة الماركسية .

وأصر الروس على إجراء هذا التعديل وتألفت لحل هذا الإشكال لجنة فرعية مؤلفة من أمريكا وفرنسا وروسيا واتفقوا بعد جدل عنيف على إضافة كلمة النسب إلى الأنظمة الاجتماعية

التي يجب أن لا تكون ميزة للفرد على الفرد .

وبالرغم من أن جميع مندوبي الدول وافقوا مبدئياً على روح الميثاق إلا أن الخلاف على تفاصيله وصياغته كانت من أصعب الأمور التي كلفت الأمم المتحدة القيام بها .

وهذا ما اشتكى منه الدكتور شارل مالك أستاذ الفلسفة في جامعة بيروت الأمريكية سابقاً ومندوب لبنان في هيئة الأمم ، فهو المقرر للجنة حقوق الانسان بالإضافة إلى رئاسته للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ذلك لأن الخلاف على الصياغة وحرفية الميثاق يستمد عنفه من التباين في المذاهب السياسية والاقتصادية والدستورية والاجتماعية والفكرية التي تدين بها دول الجيل المعاصر .

خذ مثلا خطبة الافتتاح التي استهلت بها السر فرانكلين روزفلت مندوبة الولايات المتحدة ورئيسة لجنة حقوق الإنسان

قالت مسز روزفلت : « إن هذا الميثاق (ميثاق حقوق الإنسان) يجب أن لايفرض التزامات قانونية على الدول ، مع العلم بأن مبادئه هي أسس الحرية التي يجب أن يكرن السعي لتحقيقها هدف جميع الدول والشعوب » . ووافقها مندوب السوفيات الدكتور باڤلوف Pavlov على ذلك . ومع هذه الموافقة كان نقاش مسز روزفلت والدكتور باڤلوف من أعنف ما شهدته اللجنة .

وبروح السخرية الخفية قالت السر نيولاندز مندوبة نيوزيلندة بأنها وإن كانت توافق لأن ترى الدول توافق على ميثاق عالمي لحقوق الإنسان إلا أنها ترى من الأهم ، قبل كل شيء ، أن يوضع مشروع عالمي لمسائل يضمن إخلاص الدول في تنفيذ هذا الميثاق .

وتابعت مندوبة نيوزيلندة الكلام مشيرة إلى أن الدول والشعوب تتفاوت في مستوى التقدم الفكري والرقي الاجتماعي والمناهج السياسية والأنظمة الاقتصادية ، وإن لكل منها كياناً خاصاً يختلف في كثير من الأوجه عن كيان الدول الأخرى وأن أية محاولة لحملهم على التقيد بميثاق موحد يفرض عليهم فرضاً دون تعديل وتحوير محاولة لن تسفر عن النتيجة المتوخاة ، وأن التراث الثقافي والتاريخي الذي تستمد منه الدول مبادئها وآراءها وفلسفتها في الحياة يستوجب التريث قبل أن ترتبط الدول بالتزامات أدبية ودولية تقتضيها روح ميثاق حقوق الإنسان ونصه . وأن على كثير من الدول أن تعيد النظر في مدار هذا الميثاق على ضوء الأنظمة القانونية والتقاليد والعادة والعرف التي تدين بها المجتمعات التي تعيش فيها .

واتخذ مندوب اليونان حقه في النقاش وسيلة إلى التنويه بالديمقراطية التي نشرت الثقافة اليونانية في عصور الجهالة القديمة ، وقال إن الأمم المتحدة مسؤولة أمام الحضارة عن إقرار هذا الميثاق .

وانتقد كثير من المندوبين الصيغة التحضيرية للميثاق لأنها لا تصر إصراراً كافياً على واجبات الفرد بنفس الحماسة التي تصر بها على حماية حقوقه . وكان مندوب جمهورية كوبا في أمريكا الجنوبية هو بطل الحملة في هذه النقطة المهمة . وتكلم مندوب الاتحاد السوفياتي معقباً فقال إن الدستور السوفياتي والنظام الشيوعي ، وتعاليم ماركس ولينين تصر جميعا على إقرار حقوق الفرد بنفس القوة التي تطالب بها منه القيام بالواجبات .

وتابع المندوب الكوبي الدكتور جينوروز D ' genoros تفنيده للميثاق مشيراً إلى أن حقوق الفرد الاجتماعية (بالمقارنة إلى حقوقه السياسية والاقتصادية) ليست تحتل المكانة التي يجب أن تحتلها في الميثاق ، وأن تعديلات أساسية لإثبات حقوق المرأة وحمايتها يجب أن تدخل في صلب الميثاق المقترح .

وعند بحث هذه النقطة تكلم مندوب المملكة العربية السعودية السيد جميل البارودي فلفت النظر إلى أن الميثاق على الجملة لا يلائم المبادىء والعادات ومفهوم الحقوق والواجبات التي يدين بها المجتمع السعودي ، وهي مبادىء وعادات تختلف — في بعض الأحوال — اختلافات جوهرية عن المبادىء التي نص عليها الميثاق والمستمدة من الحضارة الغربية والتراث الثقافي الغربي . ومن الطريف ذكره أن السيد جميل البارودي مندوب المملكة السعودية مسيحي من لبنان يستوطن الولايات المتحدة ، وقد استخدمه الوفد السعودي ليمثله في بعض أعمال هيئة الأمم ، وقد دافع عن وجهة نظر السعوديين في أهمية الثقافة الإسلامية بالرغم من أنه لايدين بها . وكذلك فعلت السيدة إليس فندافت مندوبة سوريا في لجنة حقوق المرأة في مناسبة مماثلة .

وأثار مندوب اتحاد جنوبى أفريقيا مسألة حقوق الأقليات فقال إن حكومته لا توافق على نص الميثاق بخصوص الأقليات . فإن ممارسة الحقوق — فى رأيه — يجب أن تكون مصحوبة بتوفر المؤهلات . وهو بذلك يعنى تقييد حقوق العبيد والهنود فى اتحاد جنوبى أفريقيا الذين لا يزالون يصارعون فى سبيل الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك .

وتكلم مندوب الاتحاد السوفياتى الدكتور بافلوف باسهاب فى إحدى الجلسات الأخيرة فقال إن فى لجنة حقوق الإنسان ثلاث جبهات : جبهة تقول بأن الميثاق المقترح يذهب إلى أبعد مما يجب . وجبهة ثانية أظهرت بعض الحماس لبعض مواد الميثاق وأهملت البعض الآخر ، ولكنها على الإجمال راضية عنه . أما الجبهة الثالثة فلا تعتقد أن الميثاق المقترح يلبى الحاجة ويسد الفراغ ، وأنه يجب أن يعدل ليكون أكثر ملاءمة للتطور التقدمى الذى يكتسح العالم ، والاتحاد السوفياتى منضم إلى الجبهة الأخيرة .

واشتكى المندوب الروسى بأن بريطانيا تحاول أن تتخلص من قبول الالتزام بشأن شعوب مستعمراتها ، وأن الدول المستعمرة إجمالا قد تحالفت فى اللجنة وأسقطت من الميثاق المقترح الحقوق الأساسية التى قد تستطيع الدول الخاضعة للاستعمار بواسطتها التخلص منه .

وأجاب المستر مايهو Mayhew المندوب البريطانى على تعليقات المندوب السوفياتى مذكراً بالالتزامات الأدبية التى يفرضها الميثاق المقترح إذا اتخذ مثلا عالياً أعلى لحقوق الإنسان . وقال إن بريطانيا ستطبق مبادىء الميثاق على الدول الواقعة تحت حكمها أو انتدابها .

وأجاب إجابة مباشرة عن اتهامات المندوب السوفياتى قائلا : إن اتهام بريطانيا باستغلال حريات الشعوب هو من قبيل الدعاية التى يلجأ إليها الروس فى المحافل الدولية بين آن وآخر ، وأن خير مثل على استعباد الشعوب واستغلال حرياتهم هى الشيوعية وحلفاؤها من السوفيات ، فإنها أعنف أنواع الديكتاتوريات التى عرفها العالم . إن الأحرار الذين نالوا الويلات على يد الفاشية والنازية وجدوا الآن أنفسهم مضطرين إلى النجاة بأرواحهم من طغيان الشيوعية فى أوربا الشرقية . وتابع المندوب البريطانى قائلا : إن مندوب السوفيات الذى يقف هنا نصيراً للحرية يجدر به أن يتذكر بأن حكومته هى الدولة الوحيدة من بين دول العالم التى حققت توسعاً استعمارياً إقليمياً فى السنوات الأخيرة . وقال إن الشيوعية قد شنت حملات شعواء على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بريطانيا وفى جميع البلدان خارج منطقة النفوذ السوفياتى .

وجاءت هذه الحملات ارتجالية دون تحد سابق إلا العداء الكامن الذى تكنه الشيوعية لجميع المبادىء التى تخالفها فى الغايات والسبل . وإن من الإنصاف أن ترد بريطانيا التهمة عن نفسها .

وقال مندوب جمهورية كولومبيا فى أمريكا الجنوبية إن هدف هذا الميثاق هو فى الواقع تقرير مبادىء أساسية لا التدخل بين الدول ورعاياها أو بين الفرد والمجتمع .

وأصر مندوب بولندا على أن تكون بعض المبادىء الجوهرية الميثاق مستمدة من الفلسفة الماركسية وتقدم بأربع نقط ليدعم بها الميثاق وهى :

١ — إن الحقوق السياسية عديمة الجدوى إذا لم تعزز بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

٢ — يجب أن يكون القيام بالواجبات شرطا لإعطاء الحقوق للفرد وحمايتها .

٣ — للشعوب الواقعة تحت الحكم الأجنبى أن تتمتع بمزايا الميثاق تماماً كما تتمتع به الشعوب المستقلة والدول الحاكمة .

٣ — يجب أن لا تكون موافقة الدول على الميثاق مدعاة إلى التدخل فى شؤونها الداخلية .

وعقب مندوب بلجيكا الكونت دى وبيارت wiart على نقطة الواجبات مطالباً بأن يتضمن الميثاق نصاً بالتزامات حسن الجوار ، واقترح لهذا النص إحدى الوصايا العشر التى نص عليها الكتاب المقدس وهى « أحب لجارك ما تحب لنفسك »

وأبدى بعض المندوبين روح تسامح وسعة أفق ورغبة صادقة فى التغلب على الخلافات الحادة . فقال مندوب جمهورية الشيلى فى أمريكا الجنوبية مثلا .

إن تحضير نص لميثاق هام كميثاق حقوق الإنسان أمر يتطلب